

قرار رقم (٢٥٨) لسنة ٢٠١١

بتاريخ ١٧ / ٤ / ٢٠١١

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين
على أعضاء السلك الدبلوماسي والتقنصلى

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والمراقبة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٩ بتفويض نائب رئيس الهيئة فى اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.

وعلى قرار الهيئة المصرية للمراقبة على التأمين رقم (٢١١) لسنة ١٩٨٢ بتسجيل صندوق التأمين على أعضاء السلك الدبلوماسي والتقنصلى برقم (٢٠٩).

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها .

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة في ٢٠١٠/٥/١١ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي .

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفياتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥)

لسنة ٢٠١٠ بجلستها المنعقدتين بتاريخى ١ ، ٢٩ / ٣ / ٢٠١١ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور .

وعلى مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠١١/٤/١٢ .



٤٦٠٧٦

قرر

مادة (١) : يستبدل بنص المادة (١٦) من الباب الرابع (النظام المالى للصندوق) النص التالى :-

الباب الرابع : (النظام المالى للصندوق)

مادة (١٦) :

توظف أموال الصندوق وفقاً لأحكام المادة رقم (١٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ على أن يتم تنظيم بند القروض وفقاً لآتى :-

- يجوز للصندوق بعد موافقة مجلس الإدارة منح قروض نقدية أو عينية للأعضاء بما لا يزيد عن ٢٥% من أموال الصندوق وبما لا يزيد على ٥٠% من الحقوق التأمينية للعضو فى حالة الاستقالة وقت الموافقة على القرض وذلك طبقاً للقواعد التالية :-

- (١) يصرف القرض لعضو الصندوق الذى مضى على اشتراكه خمسة أعوام.
- (٢) إضافة فائدة للقرض تعادل أعلى فائدة يحصل عليها الصندوق من شهادات الاستثمار المجموعة (ب) وبما لا يقل عن المعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية.
- (٣) يتم تحصيل أصل القرض وفوائده على ٢٤ قسطاً شهرياً بالتساوى على أن يضع مجلس الإدارة القواعد والشروط الواجب تطبيقها فى هذا الشأن لضمان تحصيل القرض.

مادة (٢) : يسرى هذا القرار اعتباراً من ٢٠١٠/١/١.

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار .

د. عادل منير
نائب رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦

بيان معتمد

بالتعديلات على لائحة النظام الأساسي

لصندوق التأمين على أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي

وفقاً لقرارى الهيئة رقمى (٢٥٧، ٢٥٨) لسنة ٢٠١١

النص المعدل	النص الحالى
<u>الباب الثانى : (الاشتراكات والعضوية)</u> <u>مادة (٣) :</u> ب) أعضاء الصندوق المنضمون هم :- ١) وزراء الخارجية ووزراء الدولة للشئون الخارجية الذين يتولون مناصبهم بعد تاريخ بداية عمل الصندوق، ما لم يرفضوا كتابة الانضمام خلال ستة أشهر من تاريخ توليهم مناصبهم، على أن يقوموا بسداد الاشتراكات المقررة، ورسم عضوية قدره ثلاثون جنيهاً. ٢) أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الذين يعينون بعد تاريخ بداية عمل الصندوق، ما لم يرفضوا كتابة الانضمام خلال ستة أشهر من تاريخ تعيينهم، على أن يقوموا بسداد الاشتراكات المقررة، ورسم عضوية قدره ثلاثون جنيهاً. <u>مادة (٤) :</u> ج) بالنسبة لمن يرفضون أو يعتذرون كتابة الانضمام للصندوق ثم يرغبون فى الانضمام إليه، فيمكن تمتعهم بمزايا الصندوق، كأعضاء مؤسسين أو منضمين حسب الحال، إعتباراً من التاريخ الذى كان يحق لهم الانضمام فيه بالشروط التالية :- ٣) سداد الاشتراكات المقررة عليهم من التاريخ الذى اعتبر بداية لاشتراكهم وكذلك رسم	<u>الباب الثانى : (الاشتراكات والعضوية)</u> <u>مادة (٣) :</u> ب) أعضاء الصندوق المنضمون هم :- ١) وزراء الخارجية ووزراء الدولة للشئون الخارجية الذين يتولون مناصبهم بعد تاريخ بداية عمل الصندوق، ما لم يرفضوا كتابة الانضمام خلال ستة شهور من تاريخ توليهم مناصبهم، على أن يقوموا بسداد الاشتراكات المقررة، ورسم عضوية قدره عشرة جنيهاً. ٢) أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الذين يعينون بعد تاريخ بداية عمل الصندوق، ما لم يرفضوا كتابة الانضمام خلال ستة شهور من تاريخ تعيينهم، على أن يقوموا بسداد الاشتراكات المقررة، ورسم عضوية قدره عشرة جنيهاً. <u>مادة (٤) :</u> ج) بالنسبة لمن يرفضون أو يعتذرون كتابة الانضمام للصندوق ثم يرغبون فى الانضمام إليه، فيمكن تمتعهم بمزايا الصندوق، كأعضاء مؤسسين أو منضمين حسب الحال، إعتباراً من التاريخ الذى كان يحق لهم الانضمام فيه بالشروط التالية :- ٣) سداد الاشتراكات المقررة عليهم من التاريخ الذى اعتبر بداية لاشتراكهم وكذلك رسم



عضوية قدره عشرة جنيهاً، خلال ستة شهور
على الأكثر من تاريخ إبلاغهم بقبول الطلب.

مادة (٦) :

ب) إذا رغب العضو المفسول في إعادة العضوية فيجب أن يرد للصندوق المكافأة التي سبق صرفها وكذلك قيمة اشتراكاته من تاريخ الفصل حتى تاريخ إعادة العضوية مضافاً إليها ١٠% عن كل سنة كاملة، ريع استثمار أموال الصندوق عن مدة الفصل، وتعتبر كسور السنة سنة كاملة في حساب نسبة الـ ١٠% المشار إليها بالإضافة إلى رسم عضوية مقداره ١٠ جنيهاً.

مادة (٨) : زوال صفة العضوية :

تزول صفة العضوية في الحالات الآتية :

أ) إنتهاء الخدمة بسبب :-

١) بلوغ سن التقاعد القانونية.

٢) الوفاة.

٣) العجز المنهى للخدمة (الكلى - الجزئى).

٤) النقل (إجبارى - اختياري).

٥) الاستقالة من الخدمة.

٦) الفصل من الخدمة.

٧) المعاش المبكر.



ب) إنهاء العضوية من الصندوق بسبب

١) الاستقالة أو الانسحاب من الصندوق ٤٦

٢) الفصل من الصندوق ويكون بقرار من مجلس

إدارة الصندوق بناء على تحقيق كتابي يثبت فيه

ارتكاب العضو ما يخالف أحكام النظام الأساسي.

ويخطر العضو بزوال صفة عضويته بموجب

كتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال فترة لا

تجاوز شهر من تاريخ زوال صفة العضوية

عضوية قدره ثلاثون جنيهاً، خلال ستة أشهر
على الأكثر من تاريخ إبلاغهم بقبول الطلب.

مادة (٦) :

ب) إذا رغب العضو المفسول في إعادة العضوية فيجب أن يرد للصندوق المكافأة التي سبق صرفها وكذلك قيمة اشتراكاته من تاريخ الفصل حتى تاريخ إعادة العضوية مضافاً إليها ١٠% عن كل سنة كاملة، ريع استثمار أموال الصندوق عن مدة الفصل، وتعتبر كسور السنة سنة كاملة في حساب نسبة الـ ١٠% المشار إليها بالإضافة إلى رسم عضوية مقداره ثلاثون جنيهاً.

مادة (٨) : زوال صفة العضوية :

تزول صفة العضوية في الحالات الآتية :

أ) بلوغ سن التقاعد القانونية.

ب) الوفاة.

ج) بناءً على طلب العضو.

د) الاستقالة من العمل بوزارة الخارجية.

هـ) الفصل من عضوية الصندوق.

و) النقل من وزارة الخارجية إلى جهة أخرى.

ز) الفصل من الخدمة بوزارة الخارجية.

ح) المعاش المبكر.

مع عدم الإخلال بحكم المادة (٦) من هذا النظام
يجوز لمجلس الإدارة قبول إعادة العضوية للعضو
الذى زالت عضويته إذا إنتفت الأسباب التى أدت
لزوال العضوية.

فإذا كان العضو الذى أعيدت عضويته قد صرف
مكافأة الإنتماء عن مدة اشتراكه الأولى فى الصندوق
فيجب أن يرد للصندوق بالإضافة إلى رسم عضوية
مقداره ثلاثون جنيهاً المكافأة التى سبق له صرفها

وكذلك قيمة اشتراكاته من تاريخ زوال العضوية حتى تاريخ عودتها مضافاً إليها ١٠% عن كل سنة أو كسر سنة من تاريخ زوال العضوية حتى تاريخ رد المكافأة.

ويجوز لمجلس الإدارة قبول العضو الذى زالت عضويته وإعتباره عضواً بذات الصفة إذا زالت أسباب زوال الصفة بشرط ألا تتجاوز المدة من تاريخ زوال العضوية إلى تاريخ إعادة العضو خمس سنوات، وعلى أن يقوم بسداد الميزة التأمينية السابق صرفها وكذلك جميع الاشتراكات المستحقة مثمرة بعائد استثمار سنوى طبقاً للمعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ قبول إعادة عضويته وتكون إعادة العضوية وجوبية إذا كان زوال صفة العضوية خارج عن إرادة العضو.

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٩) : تصرف المزايا الآتية فى الأحوال المبينة فيما يلى :-

١) يساهم الصندوق فى علاج الأعضاء وأسره (الزوجة ومن يعولهم من الأبناء) من غير العاملين بالخارج وكذلك الأرامل والأولاد القصر للعضو الذى توفى وذلك وفقاً للقواعد والضوابط التى يضعها مجلس إدارة الصندوق فى هذا الشأن وتعتمدها الهيئة فى حدود مبلغ مليونين وخمسمائة ألف جنيه سنوياً كحد أقصى اعتباراً من ٢٠١٠/١/١.

مادة (١٠) :

يؤدى الصندوق للعضو كل من الميزة التأمينية والميزة التأمينية الإضافية بواقع ٢٥% من قيمتها بالجنيه المصرى و ٧٥% من قيمتها بالدولار الأمريكى مقوماً بسعر مائة وعشرون قرشاً للدولار اعتباراً من ٢٠٠٣/٥/١ ويستمر هذا المعدل خلال السنة المالية ٢٠١٠.

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٩) : تصرف المزايا الآتية فى الأحوال المبينة فيما يلى :-

١) يساهم الصندوق فى علاج الأعضاء وأسره (الزوجة ومن يعولهم من الأبناء) من غير العاملين بالخارج وكذلك الأرامل والأولاد القصر للعضو الذى توفى وذلك وفقاً للقواعد والضوابط التى يضعها مجلس إدارة الصندوق فى هذا الشأن وتعتمدها الهيئة فى حدود مبلغ مليونين وخمسمائة ألف جنيه سنوياً كحد أقصى اعتباراً من ٢٠٠٩/١/١.



مادة (١٠) :

يؤدى الصندوق للعضو كل من الميزة التأمينية والميزة التأمينية الإضافية بواقع ٢٥% من قيمتها بالجنيه المصرى و ٧٥% من قيمتها بالدولار الأمريكى مقوماً بسعر مائة وعشرون قرشاً للدولار اعتباراً من ٢٠٠٣/٥/١ ويستمر هذا المعدل خلال السنة المالية ٢٠٠٩.

أجر الاشتراك الذى تحصل على أساسه الاشتراكات بعد
ضم العلاوة الخاصة المقررة عام ٢٠٠٣ بالنسبة

للعاملين بالديوان العام :-

هو المرتب الأساسى بعد إدماج العلاوات الخاصة
المقرر إدماجها فى المرتب الأساسى حتى العلاوة
الخاصة المقررة عام ٢٠٠٣ اعتباراً من ٢٠٠٨/٧/١ ،
وبمعدل تدرج لهذا الأجر لا يزيد عن ٢.٥% مركبة
سنوياً للجنه المصرى والدولار ويحد أقصى لهذا الأجر
(تسعمائة جنيه) شهرياً مضافاً إليه بدل التمثيل ويتم
السداد بالعملة المصرية.

بالنسبة للعاملين بالبعثات فى الخارج :-

هو المرتب الأساسى بعد إدماج العلاوات الخاصة
المقرر إدماجها فى المرتب الأساسى حتى العلاوة
الخاصة المقررة عام ٢٠٠٣ اعتباراً من ٢٠٠٨/٧/١
وبمعدل تدرج لهذا الأجر لا يزيد عن ٢.٥% مركبة
سنوياً للجنه المصرى والدولار ويحد أقصى لهذا الأجر
(تسعمائة جنيه) شهرياً مضافاً إليه بدل التمثيل
الأصلى والإضافى والعلاوات العائلية ثم يتم تحويل
إجمالى المرتب إلى الدولار باستخدام قيمة الدولار
الحسابى ويتم السداد بذات العملة والسعر الذى يتم به
سداد المرتب.

أجر الاشتراك الذى تصرف بموجبه المزايا (بعد ضم

العلاوة الخاصة المقررة عام ٢٠٠٣) :-

هو المرتب الأساسى المبين بجداول الأجور والمرتبات
داخل جمهورية مصر العربية لأعضاء السلك
الدبلوماسى والقنصلى بوزارة الخارجية متضمناً العلاوات
الخاصة المقررة حتى عام ٢٠٠٣ اعتباراً من
٢٠٠٨/٧/١ مضافاً إليه العلاوات الدورية وعلاوات
الترقية وبمعدل تدرج لهذا الأجر لا يزيد عن ٢.٥%

أجر الاشتراك الذى تحصل على أساسه الاشتراكات بعد
ضم العلاوة الخاصة المقررة عام ٢٠٠٤ بالنسبة

للعاملين بالديوان العام :-

هو المرتب الأساسى بعد إدماج العلاوات الخاصة
المقرر إدماجها فى المرتب الأساسى حتى العلاوة
الخاصة المقررة عام ٢٠٠٤ اعتباراً من ٢٠٠٩/٧/١ ،
وبمعدل تدرج لهذا الأجر لا يزيد عن ٢.٥% مركبة
سنوياً للجنه المصرى والدولار ويحد أقصى لهذا الأجر
(ألف جنيه) شهرياً مضافاً إليه بدل التمثيل ويتم السداد
بالعملة المصرية.

بالنسبة للعاملين بالبعثات فى الخارج :-

هو المرتب الأساسى بعد إدماج العلاوات الخاصة
المقرر إدماجها فى المرتب الأساسى حتى العلاوة
الخاصة المقررة عام ٢٠٠٤ اعتباراً من ٢٠٠٩/٧/١
وبمعدل تدرج لهذا الأجر لا يزيد عن ٢.٥% مركبة
سنوياً للجنه المصرى والدولار ويحد أقصى لهذا الأجر
(ألف جنيه) شهرياً مضافاً إليه بدل التمثيل الأصلى
والإضافى والعلاوات العائلية ثم يتم تحويل إجمالى
المرتب إلى الدولار باستخدام قيمة الدولار الحسابى ويتم
السداد بذات العملة والسعر الذى يتم به سداد المرتب.

أجر الاشتراك الذى تصرف بموجبه المزايا (بعد ضم

العلاوة الخاصة المقررة عام ٢٠٠٤) :-

هو المرتب الأساسى المبين بجداول الأجور والمرتبات
داخل جمهورية مصر العربية لأعضاء السلك
الدبلوماسى والقنصلى بوزارة الخارجية متضمناً العلاوات
الخاصة المقررة حتى عام ٢٠٠٤ اعتباراً من
٢٠٠٩/٧/١ مضافاً إليه العلاوات الدورية وعلاوات
الترقية وبمعدل تدرج لهذا الأجر لا يزيد عن ٢.٥%

مركبة سنوياً وبحد أقصى لهذا الأجر (تسعمائة جنيهاً) شهرياً ولا يعتد بأية إضافات أخرى على هذا الأجر أيضاً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة اكتوارية بفحص المركز المالي للصندوق واعتمادها من الهيئة.

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (١٦) :

توظف أموال الصندوق في القنوات الاستثمارية على الوجه التالي :-

(١) ٣٠% على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو مضمونة.

(٢) ١٠% على الأكثر في سندات قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للسندات.

(٣) ٢٠% على الأكثر في أسهم قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية أو وثائق صناديق الاستثمار وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في أسهم صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم.

(٤) ألا تزيد مجموع قيمة الاستثمار في السندات والأسهم ووثائق صناديق الاستثمار الصادرة عن جهة واحدة على ١٠% من أموال الصندوق.

(٥) ١٠% على الأكثر في تملك عقارات موجودة داخل البلاد وبشرط ألا تزيد قيمة أي عقار على ٣% من جملة أموال الصندوق وبعد موافقة الهيئة.

(٦) ٢٥% على الأكثر لمنح قروض نقدية أو عينية للأعضاء وبما لا يزيد على ٧٥% من الحقوق التأمينية المستحقة للعضو في حالة الاستقالة من

مركبة سنوياً وبحد أقصى لهذا الأجر (ألف جنيه) شهرياً ولا يعتد بأى إضافات أخرى على هذا الأجر أيضاً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة اكتوارية بفحص المركز المالي للصندوق واعتمادها من الهيئة.

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (١٦) :

توظف أموال الصندوق وفقاً لأحكام المادة رقم (١٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ على أن يتم تنظيم بند القروض وفقاً لآتى :-

- يجوز للصندوق بعد موافقة مجلس الإدارة منح قروض نقدية أو عينية للأعضاء بما لا يزيد عن ٢٥% من أموال الصندوق وبما لا يزيد على ٥٠% من الحقوق التأمينية للعضو في حالة الاستقالة وقت الموافقة على القرض وذلك طبقاً للقواعد التالية :-

(١) يصرف القرض لعضو الصندوق الذى مضى على اشتراكه خمسة أعوام.

(٢) إضافة فائدة للقرض تعادل أعلى فائدة يحصل عليها الصندوق من شهادات الاستثمار المجموعة (ب) وبما لا يقل عن المعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية.

(٣) يتم تحصيل أصل القرض وفوائده على ٢٤ قسطاً شهرياً بالتساوى على أن يضع مجلس الإدارة القواعد والشروط الواجب تطبيقها في هذا الشأن لضمان تحصيل القرض.



٤٦٠٧٦

الصندوق وقت الموافقة على القرض وذلك طبقاً
للقواعد التالية :-

(أ) يصرف القرض لعضو الصندوق الذى مضى
على اشتراكه خمسة أعوام.

(ب) إضافة فائدة للقرض تعادل أعلى فائدة يحصل
عليها الصندوق من شهادات الاستثمار
المجموعة (ب) وبما لا يقل عن المعدل الوارد
بالدراسة الاكتوارية.

(ج) يتم تحصيل أصل القرض وفوائده على ٢٤
قسطاً شهرياً بالتساوى على أن يضع مجلس
الإدارة القواعد والشروط الواجب تطبيقها فى هذا
الشأن لضمان تحصيل القرض.

(٧) ودائع نقدية وشهادات إدخار بالعملية المحلية أو
الاجنبية مودعة لدى البنوك المسجلة لدى البنك
المركزي المصري ويشترط ألا تزيد جملة الايداعات
لدى أحد البنوك على ٢٥% من جملة أموال
الصندوق.

(٨) ١٠% على الأكثر فى استثمارات أخرى تتفق مع
الأغراض التى أنشئ من أجلها الصندوق ويشترط أن
توافق عليها الهيئة.



٤٦٠٧٦

- تسرى هذه التعديلات اعتباراً من ٢٠١٠/١/١ فيما
عدا المادة (١٠) من الباب الثالث فتسرى اعتباراً
من ٢٠٠٩/٧/١.

مذكرة

التاريخ : ٢٠١١/٤/١٢
رقم القيد : (٢٠٩)
إلى : السيد الأستاذ الدكتور نائب رئيس الهيئة
من : الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة
الموضوع : تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين على أعضاء
السلك الدبلوماسي والقنصلي

بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٦ تقدم الصندوق المشار إليه عاليه بطلب لادخال بعض التعديلات على لائحة نظامه الأساسي وتم توزيع مستندات التعديل على الإدارات المختصة.

حيث تنص المادة (٧) من قانون صناديق التأمين الخاصة الصادر بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بأنه يجب إخطار الهيئة بكل تعديل في البيانات المشار إليها في المادة (٤) وفي نظام الصندوق ولا يجوز العمل بهذه التعديلات إلا بعد اعتمادها من الهيئة العامة للمراقبة المالية وينشر في الوقائع المصرية أي تعديلات في الاشتراكات أو الأغراض أو المزايا.

كما تنص المادة (٧) من اللائحة التنفيذية وتعديلاتها للقانون المذكور بأنه يجوز بموافقة الهيئة تعديل بيانات التسجيل بناء على طلب يقدم على نموذج (٢) صناديق وفي هذه الحالة يكون نشر بيانات التعديل على نفقة الصندوق.

وتشمل التعديلات ما يلي وعلى النحو الموضح بنموذج (٢) صناديق المرفق :-

▪ تعديل المواد (٣/ب ، ٤/ج/٣ ، ٦/ب ، ٨) من الباب الثاني (الاشتراكات والعضوية).

▪ تعديل المادتين (٩/ي ، ١٠) من الباب الثالث (المزايا).

▪ تعديل المادة (١٦) من الباب الرابع (النظام المالي للصندوق).

• تسرى هذه التعديلات اعتباراً من ٢٠١٠/١/١ فيما عدا المادة (١٠) من الباب الثالث فتسرى اعتباراً من ٢٠٠٩/٧/١.

محرر

وبالبحث واستطلاع رأي الإدارات المعنية بالهيئة والتي أبدت بعض الملاحظات حيث تم عرضها على لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفياتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ بجلستها المنعقدتين بتاريخى ١ ، ٢٩/٣/٢٠١١ والتي أوصت بالموافقة على التعديلات المقدمة من الصندوق بعد إستيفاء بعض الملاحظات وقد تم إستيفائها.

المطلوب : رجاء التفضل في حالة الموافقة التكرم باعتماد القرارين المرفقين.

المدير العام
٤/١٢
(نبيلة رشاد)

(أنا)

مهم

السيد الاستاذ الدكتور مساعد رئيس الهيئة :
روجعت التعديلات ، ولأمانع من الموافقة عليها وإعتادها.

المستشار القانونى
٤/١٢
٢٠١١

د. د. عادل سيد

لتكرم يا عماد بالتراشيح لرفعتي

٤/١٢
٢٠١١